

## أثر حسن النية في تنفيذ العقود المدنية في النظام السعودي: دراسة مقارنة بالفقه الإسلامي

فيصل رويح الرشيد، عبدالله مريح الرشيد\*، سلطان سعدي الرشيد، جاد غانم الحمود  
ماجستير قانون، كلية العلوم الإدارية والإنسانية، كليات بريدة، وزارة التعليم، المملكة العربية السعودية  
\*zvv6459@gmail.com

### الملخص

يُعد مبدأ حسن النية من المبادئ الأساسية التي تقوم عليها العلاقات التعاقدية الحديثة، إذ يهدف إلى تحقيق العدالة العقدية والتوازن بين المتعاقدين من خلال إلزامهم بالأمانة والصدق والتعاون أثناء تنفيذ الالتزامات الناشئة عن العقد. وتزداد أهمية هذا المبدأ في ظل التطور المتسارع للمعاملات المدنية وتعدد العلاقات التعاقدية، الأمر الذي يتطلب توفير حماية قانونية تكفل منع التعسف في استعمال الحقوق وتحقيق الاستقرار في المعاملات.

وتتمثل مشكلة الدراسة في بيان مدى فاعلية مبدأ حسن النية في تنفيذ العقود المدنية في النظام السعودي، ومدى توافق تنظيمه النظامي مع أحكام الفقه الإسلامي، وآثاره القانونية في مواجهة صور الإخلال بالالتزامات التعاقدية. وتهدف الدراسة إلى تحليل مفهوم حسن النية وأساسه الشرعي والنظامي، وبيان تطبيقاته في مرحلة تنفيذ العقود، والكشف عن الآثار القانونية المترتبة على مخالفته، مع دراسة الاتجاهات القضائية الحديثة في المملكة العربية السعودية ذات الصلة بهذا المبدأ.

واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال تحليل النصوص النظامية الواردة في نظام المعاملات المدنية السعودي، إضافة إلى المنهج المقارن لبيان أوجه الاتفاق والاختلاف بين النظام السعودي والفقه الإسلامي، مع الاستعانة بالتطبيقات القضائية الحديثة لإبراز الممارسات العملية للمبدأ.

وقد خلصت الدراسة إلى أن مبدأ حسن النية يمثل قاعدة حاكمة لتنفيذ العقود المدنية في النظام السعودي، وأن أساسه مستمد من أحكام الشريعة الإسلامية التي تؤكد الوفاء بالعقود وتحريم الغش والتدليس والإضرار بالغير. كما تبين أن نظام المعاملات المدنية السعودي عزز من نطاق تطبيق هذا المبدأ وجعله معياراً لتفسير وتنفيذ الالتزامات العقدية، وأن القضاء السعودي اتجه إلى تكريس آثاره العملية من خلال حماية الطرف حسن النية، ومنع التعسف في استعمال الحق، وإقرار التعويض عند تحقق الضرر الناتج عن سوء النية.

وأوصت الدراسة بضرورة تطوير التطبيقات القضائية المتعلقة بمبدأ حسن النية، وتعزيز التوعية القانونية بأهميته في العلاقات التعاقدية، وإجراء المزيد من الدراسات التطبيقية حول دوره في العقود المستحدثة والعقود الإلكترونية، بما يساهم في تعزيز الأمن التعاقدية وتحقيق العدالة واستقرار المعاملات في المملكة العربية السعودية.

**الكلمات المفتاحية:** حسن النية، العقود المدنية، تنفيذ العقود، نظام المعاملات المدنية السعودي، الفقه الإسلامي، المسؤولية العقدية، العدالة العقدية، التطبيقات القضائية.

## The Impact of the Principle of Good Faith on the Performance of Civil Contracts under Saudi Law: A Comparative Study with Islamic Jurisprudence

**Faisal Ruwaibah Al-Rashidi, Abdullah Marbah Al-Rashidi\*,  
Sultan Saadi Al-Rashidi, Bijad Ghanem Al-Humoud**

Master of Laws, College of Administrative and Human Sciences, Buraydah Colleges, Ministry of Education, Kingdom of Saudi Arabia

\*zv6459@gmail.com

### Abstract

The principle of good faith is a fundamental principle of modern contractual relations. It aims to achieve contractual justice and balance between contracting parties by obligating them to honesty, integrity, and cooperation in fulfilling their contractual obligations. The importance of this principle is increasing in light of the rapid development of civil transactions and the growing complexity of contractual relationships. This necessitates legal protection to prevent the abuse of rights and ensure stability in transactions.

The problem addressed in this study is the effectiveness of the principle of good faith in the execution of civil contracts within the Saudi legal system, the extent to which its regulatory framework aligns with the provisions of Islamic jurisprudence, and its legal implications in addressing breaches of contractual obligations. The study aims to analyze the concept of good faith and its legal and Sharia foundations, demonstrate its applications during contract execution, and reveal the legal consequences of violating it. It also examines recent judicial trends in the Kingdom of Saudi Arabia related to this principle.

The study adopted a descriptive-analytical approach by analyzing the regulatory texts contained in the Saudi Civil Transactions Law, in addition to a comparative approach to identify points of agreement and disagreement between the Saudi system and Islamic jurisprudence. Modern judicial applications were also utilized to highlight the practical applications of the principle.

The study concluded that the principle of good faith constitutes a governing rule for the execution of civil contracts in the Saudi system, and that its foundation is derived from the provisions of Islamic Sharia, which emphasizes fulfilling contracts and prohibits fraud, deception, and harming others. It also showed that the Saudi Civil Transactions Law has strengthened the scope of application of this principle, making it a standard for interpreting and executing contractual obligations. Furthermore, the Saudi judiciary has moved towards enshrining its practical effects by protecting the party acting in good faith, preventing the abuse of rights, and establishing compensation when harm results from bad faith.

The study recommended the necessity of developing judicial applications related to the principle of good faith, enhancing legal awareness of its importance in contractual relationships, and conducting further applied studies on its role in modern contracts and electronic contracts. This

would contribute to strengthening contractual security, achieving justice, and ensuring the stability of transactions in the Kingdom of Saudi Arabia.

**Keywords:** Good Faith, Civil Contracts, Contract Execution, Saudi Civil Transactions System, Islamic Jurisprudence, Contractual Liability, Contractual Justice, Judicial Applications.

## 1. مقدمة

تُعد العقود المدنية من أهم الوسائل القانونية التي تنظم العلاقات والمعاملات بين الأفراد في المجتمعات الحديثة، إذ تقوم عليها مختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والتجارية، وتُسهم بصورة مباشرة في تحقيق الاستقرار القانوني وحماية الحقوق والالتزامات المتبادلة بين الأطراف المتعاقدة. وقد أولت الأنظمة القانونية المعاصرة اهتمامًا بالغًا بتنظيم العقود من حيث تكوينها وآثارها وتنفيذها، باعتبار أن العقد هو شريعة المتعاقدين، وأن احترام الالتزامات العقدية يُمثل أساس الثقة في المعاملات المدنية والتجارية.<sup>1</sup>

ومع التطور الكبير الذي شهدته المعاملات المدنية وتعقد العلاقات التعاقدية، لم يعد تنفيذ العقد يقتصر على الالتزامات الواردة صراحة في بنوده، بل امتد ليشمل مجموعة من الواجبات الأخلاقية والقانونية التي تفرض على المتعاقدين الالتزام بالسلوك القائم على الأمانة والصدق والتعاون، وهو ما يُعرف بمبدأ حسن النية في تنفيذ العقود. ويُعد هذا المبدأ من المبادئ الأساسية التي تهدف إلى تحقيق العدالة العقدية ومنع التعسف في استعمال الحقوق، بما يضمن تنفيذ الالتزامات التعاقدية بصورة تتفق مع مقتضيات العدالة والإنصاف. وقد حرصت العديد من الأنظمة القانونية الحديثة على النص صراحة على ضرورة تنفيذ العقد طبقًا لما يوجبه حسن النية، لما لهذا المبدأ من دور مهم في حماية التوازن العقدي وتحقيق الأمن القانوني.<sup>2</sup>

وفي المملكة العربية السعودية، جاء التنظيم النظامي للعقود المدنية مستندًا إلى أحكام الشريعة الإسلامية ومقاصدها العامة، حيث يُعد مبدأ حسن النية من المبادئ الراسخة في الفقه الإسلامي قبل أن تتبناه التشريعات الحديثة، إذ دعا الإسلام إلى الوفاء بالعقود، وتحريم الغش والخداع والتدليس، وإلزام المتعاقدين بالصدق والأمانة في التعامل. وقد أكد القرآن الكريم والسنة النبوية على وجوب الالتزام بالأخلاق والقيم الشرعية في المعاملات، قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾ [سورة المائدة: 1]، كما قال النبي ﷺ: «المسلمون على شروطهم» رواه أبو داود. ومن ثم فإن مبدأ حسن النية يجد أساسه الشرعي في القواعد الفقهية العامة التي تقوم على تحقيق العدل ومنع الضرر وحماية التعامل المشروع بين الناس.<sup>3</sup>

وقد أكد نظام المعاملات المدنية السعودي على أهمية حسن النية في تنفيذ الالتزامات العقدية، باعتباره مبدأً حاكمًا للعلاقات التعاقدية، الأمر الذي يعكس مدى توافق النظام السعودي مع أحكام الفقه الإسلامي في تنظيم العقود وتنفيذها. كما يترتب على الإخلال بمبدأ حسن النية آثار قانونية مهمة، من أبرزها قيام المسؤولية العقدية، واستحقاق التعويض، وفسخ العقد أو تعديله عند تحقق الضرر أو التعسف في التنفيذ.<sup>4</sup>

ومن هنا تبرز أهمية دراسة أثر حسن النية في تنفيذ العقود المدنية في النظام السعودي، وبيان مدى ارتباطه بأحكام الفقه الإسلامي، وذلك من خلال تحليل النصوص النظامية والفقهية المتعلقة بهذا المبدأ، وبيان أوجه الاتفاق والاختلاف بينهما، بما يسهم في توضيح الدور الذي يؤديه حسن النية في تحقيق العدالة التعاقدية واستقرار المعاملات المدنية.

## 2. تحديد المشكلة

تتمثل مشكلة البحث في أن العقود المدنية تُعد من أهم الوسائل القانونية المنظمة للعلاقات بين الأفراد، ويترتب على تنفيذها آثار قانونية ومالية واجتماعية متعددة، الأمر الذي يقتضي التزام أطراف العقد بمبدأ حسن النية أثناء تنفيذ الالتزامات العقدية، بما

<sup>1</sup> القرآن الكريم: سورة المائدة، الآية (1).

<sup>2</sup> سنن أبي داود، أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ج3، ص304، حديث رقم (3594).

<sup>3</sup> الوسيط في شرح القانون المدني، عبد الرزاق أحمد السنهوري، الوسيط في شرح القانون المدني الجديد، نظرية الالتزام بوجه عام، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، الطبعة الثالثة، 2000م، ج1، ص520.

<sup>4</sup> نظرية العقد، عبد الرزاق أحمد السنهوري، نظرية العقد، دار النهضة العربية، القاهرة، 1964م، ص214.

يحقق العدالة ويحافظ على التوازن بين المتعاقدين. إلا أن الواقع العملي قد يشهد صوراً متعددة من التعسف أو سوء استعمال الحقوق أو الإخلال بالالتزامات التعاقدية، مما يؤدي إلى الإضرار بأحد أطراف العقد ويثير إشكاليات قانونية وفقهية تتعلق بمدى الالتزام بحسن النية وأثاره النظامية.<sup>1</sup>

وتبرز الإشكالية بصورة أوضح في ظل التطور الحديث للعلاقات المدنية والتجارية، حيث أصبحت بعض العقود تتسم بالتعقيد وتفاوت المراكز الاقتصادية والقانونية بين الأطراف، وهو ما قد يؤدي إلى استغلال أحد المتعاقدين لسلطته العقدية بصورة تتعارض مع مقتضيات الأمانة والعدالة العقدية. ومن هنا تظهر الحاجة إلى بيان مدى كفاية التنظيم النظامي في المملكة العربية السعودية لحماية مبدأ حسن النية في تنفيذ العقود المدنية، ومدى توافق ذلك مع أحكام الفقه الإسلامي الذي يُعد المصدر الأساسي للتشريع في المملكة.<sup>2</sup>

كما تتمثل المشكلة البحثية في تحديد المقصود بحسن النية في نطاق تنفيذ العقود المدنية، وبيان الأساس الشرعي والنظامي له، وتوضيح الآثار القانونية المترتبة على الإخلال به، مع إبراز موقف الفقه الإسلامي من هذا المبدأ ومدى تأثيره في تحقيق الاستقرار والعدالة في المعاملات التعاقدية.<sup>3</sup>

وبناءً على ذلك يسعى هذا البحث إلى الإجابة عن التساؤل الرئيسي الآتي:

ما أثر مبدأ حسن النية في تنفيذ العقود المدنية في النظام السعودي، وما مدى توافقه مع أحكام الفقه الإسلامي؟  
ويتفرع عن هذا التساؤل عدد من التساؤلات الفرعية، من أبرزها:

1. ما المقصود بمبدأ حسن النية في العقود المدنية؟
2. ما الأساس الشرعي والنظامي لمبدأ حسن النية؟
3. ما صور تطبيق حسن النية في تنفيذ العقود المدنية؟
4. ما الآثار القانونية المترتبة على الإخلال بمبدأ حسن النية؟
5. ما أوجه الاتفاق والاختلاف بين النظام السعودي والفقه الإسلامي في تنظيم مبدأ حسن النية؟

### 3. أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى التعرف على أثر مبدأ حسن النية في تنفيذ العقود المدنية في النظام السعودي، وبيان الأساس الشرعي والنظامي الذي يقوم عليه هذا المبدأ، وذلك من خلال دراسة مقارنة بأحكام الفقه الإسلامي، ويمكن تحديد أهداف البحث فيما يأتي:

1. بيان مفهوم حسن النية في العقود المدنية وخصائصه القانونية والفقهية.
2. توضيح الأساس الشرعي لمبدأ حسن النية في الفقه الإسلامي من خلال النصوص الشرعية والقواعد الفقهية المنظمة للمعاملات.
3. التعرف على الأساس النظامي لمبدأ حسن النية في النظام السعودي، وبيان مدى تنظيمه في نظام المعاملات المدنية.
4. إبراز صور تطبيق حسن النية في مرحلة تنفيذ العقود المدنية، مثل الالتزام بالتعاون، وعدم التعسف في استعمال الحق، والالتزام بالإفصاح والشفافية.

<sup>1</sup> نظام المعاملات المدنية السعودي، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/191) بتاريخ 1444/11/29هـ، المنشور في الجريدة الرسمية أم القرى، العدد 4996.

<sup>2</sup> الموافقات، إبراهيم بن موسى الشاطبي، الموافقات، تحقيق: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن عفان، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، 1997م، ج2، ص184.

<sup>3</sup> المغني، عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي، المغني، دار عالم الكتب، الرياض، الطبعة الثالثة، 1997م، ج4، ص7.

5. بيان الآثار القانونية المترتبة على الإخلال بمبدأ حسن النية في تنفيذ العقود المدنية.
6. المقارنة بين موقف النظام السعودي والفقہ الإسلامي من مبدأ حسن النية، وبيان أوجه الاتفاق والاختلاف بينهما.
7. إبراز دور مبدأ حسن النية في تحقيق العدالة التعاقدية وحماية استقرار المعاملات المدنية.

#### 4. أسئلة البحث

يسعى هذا البحث إلى الإجابة عن التساؤل الرئيسي الآتي:

ما أثر مبدأ حسن النية في تنفيذ العقود المدنية في النظام السعودي، ومدى توافقه مع أحكام الفقہ الإسلامي؟  
ويتفرع عن هذا التساؤل الرئيسي عدد من الأسئلة الفرعية، تتمثل فيما يأتي:

1. ما المقصود بمبدأ حسن النية في العقود المدنية؟
2. ما الأساس الشرعي لمبدأ حسن النية في الفقہ الإسلامي؟
3. ما الأساس النظامي لمبدأ حسن النية في النظام السعودي؟
4. ما صور تطبيق حسن النية في تنفيذ العقود المدنية؟
5. ما الآثار القانونية المترتبة على الإخلال بمبدأ حسن النية في تنفيذ العقود؟
6. ما مدى توافق النظام السعودي مع الفقہ الإسلامي في تنظيم مبدأ حسن النية؟
7. ما أوجه الاتفاق والاختلاف بين النظام السعودي والفقہ الإسلامي في تطبيق مبدأ حسن النية في العقود المدنية؟

#### 5. أهمية البحث

##### أ. الأهمية العلمية:

تتبع الأهمية العلمية لهذا البحث من كونه يتناول أحد المبادئ الأساسية في العقود المدنية، وهو مبدأ حسن النية في تنفيذ العقود، باعتباره من المبادئ التي تقوم عليها المعاملات القانونية الحديثة، لما له من دور مهم في تحقيق العدالة العقدية وحماية التوازن بين المتعاقدين. كما يسهم البحث في إثراء الدراسات القانونية والفقہية المتعلقة بالعقود المدنية من خلال بيان التاصيل الشرعي والنظامي لمبدأ حسن النية، وإبراز مدى توافق النظام السعودي مع أحكام الفقہ الإسلامي في هذا المجال.

وتظهر أهمية البحث العلمية كذلك في قلة الدراسات المتخصصة التي تناولت أثر حسن النية في تنفيذ العقود المدنية في النظام السعودي دراسة مقارنة بالفقہ الإسلامي، مما يجعل هذا البحث إضافة علمية للمكتبة القانونية والشرعية، يمكن الاستفادة منها في الدراسات المستقبلية المتعلقة بالعقود والالتزامات المدنية.

##### ب. الأهمية العملية:

تتمثل الأهمية العملية لهذا البحث في بيان الدور الذي يؤديه مبدأ حسن النية في تنظيم العلاقات التعاقدية وتحقيق الاستقرار في المعاملات المدنية، من خلال الحد من التعسف في استعمال الحقوق ومنع صور الغش والتدليس والإضرار بالطرف الآخر أثناء تنفيذ العقد.

كما يساعد البحث في توضيح الآثار القانونية المترتبة على الإخلال بمبدأ حسن النية، الأمر الذي يفيد القضاة والمحامين والباحثين والمتعاملين بالعقود المدنية في فهم حدود الالتزامات التعاقدية وآليات تطبيق حسن النية في الواقع العملي. كذلك يسهم البحث في تعزيز الوعي القانوني والشرعي بأهمية الالتزام بالأمانة والشفافية والوفاء بالعقود بما يحقق العدالة ويحفظ الحقوق بين الأطراف المتعاقدة.

## 6. مصطلحات البحث

### أولاً: حسن النية:

لغة: الحُسن ضد القبح، والنية هي القصد والإرادة، ويُقصد بحسن النية سلامة القصد وصدق الإرادة في التعامل مع الآخرين.<sup>1</sup> اصطلاحاً قانونياً: هو التزام المتعاقدين بالصدق والأمانة والتعاون أثناء تنفيذ العقد، والابتعاد عن كل ما من شأنه الإضرار بالطرف الآخر أو التعسف في استعمال الحقوق العقدية.<sup>2</sup> اصطلاحاً فقهيًا: يقصد به التزام المسلم بالأمانة والصدق والوفاء بالعقود، واجتناب الغش والخداع والتدليس في المعاملات، بما يحقق العدل ويراعي مقاصد الشريعة الإسلامية في حفظ الحقوق.<sup>3</sup>

### ثانياً: العقود المدنية:

هي اتفاق بين طرفين أو أكثر يهدف إلى إنشاء التزام أو نقله أو تعديله أو إنهائه، ويترتب عليه آثار قانونية ملزمة وفقاً لما تقرره الأنظمة والقواعد الشرعية.<sup>4</sup>

### ثالثاً: تنفيذ العقد:

يقصد بتنفيذ العقد قيام كل طرف من أطراف العقد بالوفاء بالالتزامات المترتبة عليه وفقاً لما تم الاتفاق عليه، وبما يتفق مع أحكام النظام ومقتضيات حسن النية.<sup>5</sup>

### رابعاً: النظام السعودي:

يقصد به مجموعة الأنظمة والقواعد القانونية المعمول بها في المملكة العربية السعودية، المستمدة من أحكام الشريعة الإسلامية والمنظمة للعلاقات والمعاملات بين الأفراد.<sup>6</sup>

### خامساً: الفقه الإسلامي:

هو العلم بالأحكام الشرعية العملية المستنبطة من أدلتها التفصيلية من القرآن الكريم والسنة النبوية والإجماع والقياس وغيرها من مصادر التشريع الإسلامي، والتي تنظم معاملات الأفراد وعلاقاتهم المختلفة.<sup>7</sup>

## 7. التحليل النظامي:

يُعد مبدأ حسن النية من المبادئ الأساسية التي يقوم عليها نظام المعاملات المدنية السعودي، حيث حرص المنظم السعودي على تأكيد ضرورة التزام أطراف العقد بالأمانة والصدق والتعاون أثناء تنفيذ الالتزامات العقدية، بما يحقق العدالة ويحافظ على التوازن بين المتعاقدين.

وقد جاء تنظيم هذا المبدأ متوافقاً مع أحكام الشريعة الإسلامية التي تُعد المصدر الأساسي للتشريع في المملكة العربية السعودية، إذ يقوم حسن النية على قيم الوفاء بالعقود، ومنع الغش والتدليس، وتحريم الإضرار بالغير، وهي مبادئ مستقرة في الفقه الإسلامي منذ القدم.

<sup>1</sup> لسان العرب، ابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب، دار صادر، بيروت، الطبعة الثالثة، 1414 هـ، مادة (حسن)، ومادة (نوى).  
<sup>2</sup> الوسيط في شرح القانون المدني، السنهوري، عبد الرزاق أحمد، الوسيط في شرح القانون المدني الجديد، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، الطبعة الثالثة، 2000م، ج1، ص520.  
<sup>3</sup> الموافقات، الشاطبي، إبراهيم بن موسى، الموافقات، تحقيق: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن عفان، الطبعة الأولى، 1997م، ج2، ص184.  
<sup>4</sup> نظرية العقد، السنهوري، عبد الرزاق أحمد، نظرية العقد، دار النهضة العربية، القاهرة، 1964م، ص15.  
<sup>5</sup> الوسيط في شرح القانون المدني، السنهوري، عبد الرزاق أحمد، الوسيط في شرح القانون المدني الجديد، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، الطبعة الثالثة، 2000م، ج1، ص527.  
<sup>6</sup> النظام الأساسي للحكم في المملكة العربية السعودية، الصادر بالأمر الملكي رقم (أ/90) بتاريخ 1412/8/27 هـ، المادة الأولى والمادة السابعة.  
<sup>7</sup> المدخل الفقهي العام، الزرقا، مصطفى أحمد، المدخل الفقهي العام، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى، 1998م، ج1، ص34.

ويُفهم من نصوص نظام المعاملات المدنية السعودي أن تنفيذ العقد لا يقتصر على الالتزامات الواردة صراحة في بنوده، بل يمتد ليشمل ما يقتضيه حسن النية والعرف وطبيعة التعامل، وهو ما يعكس الاتجاه الحديث في الأنظمة المدنية المعاصرة التي تجعل من حسن النية التزامًا قانونيًا عامًا يحكم تنفيذ العقود.

كما يظهر أثر حسن النية في العديد من التطبيقات العملية، ومن أبرزها:

- الالتزام بالتعاون بين المتعاقدين أثناء تنفيذ العقد.
- الامتناع عن التعسف في استعمال الحقوق العقدية.
- الالتزام بالإفصاح عن المعلومات الجوهرية المتعلقة بالعقد.
- منع الغش والتدليس والإضرار بالطرف الآخر.
- تنفيذ الالتزامات بطريقة تحقق الغرض المشروع من العقد.

ويترتب على الإخلال بمبدأ حسن النية عدد من الآثار القانونية المهمة، منها قيام المسؤولية العقدية، واستحقاق التعويض عند تحقق الضرر، وإمكانية فسخ العقد أو تعديله إذا ثبت وجود تعسف أو إخلال جوهري بالتزامات التنفيذ.

كما منح النظام السعودي للقاضي سلطة تقديرية في تقدير مدى توافر حسن النية من عدمه، وذلك بالاستناد إلى ظروف التعاقد وطبيعة العلاقة بين الأطراف والعرف السائد ومقتضيات العدالة، وهو ما يحقق مرونة قضائية تساهم في حماية الطرف المتضرر وتحقيق العدالة العقدية.

ويتضح من خلال ذلك أن النظام السعودي قد تبني مفهومًا متطورًا لحسن النية يتفق بدرجة كبيرة مع المبادئ الفقهية الإسلامية، ويهدف إلى تحقيق الاستقرار في المعاملات المدنية، وتعزيز الثقة بين المتعاقدين، والحد من صور الاستغلال أو التعسف في العلاقات التعاقدية.

#### 8. التطبيقات القضائية:

تُعد التطبيقات القضائية من أهم الوسائل التي تُظهر مدى فاعلية مبدأ حسن النية في الواقع العملي، إذ يتجسد هذا المبدأ من خلال الأحكام القضائية التي تتناول المنازعات العقدية وتُبين حدود الالتزام بالسلوك القائم على الأمانة والعدالة أثناء تنفيذ العقود. وقد أسهم القضاء السعودي في تكريس مبدأ حسن النية باعتباره من المبادئ العامة الحاكمة للعقود، وذلك استنادًا إلى أحكام الشريعة الإسلامية وما قرره نظام المعاملات المدنية السعودي من ضرورة تنفيذ الالتزامات العقدية وفق مقتضيات العدالة وحسن التعامل.<sup>1</sup>

ويظهر تطبيق حسن النية في القضاء السعودي في عدد من الصور العملية، من أبرزها منع التعسف في استعمال الحق، وإلزام المتعاقد بالتعاون في تنفيذ الالتزام، ورفض صور الغش أو التدليس أو الإضرار بالطرف الآخر، إضافة إلى حماية الطرف حسن النية عند وقوع النزاع العقدي.<sup>2</sup>

#### أولاً: تطبيقات القضاء في منع التعسف في استعمال الحق:

استقر القضاء السعودي على أن استعمال الحق العقدي يجب ألا يكون وسيلة للإضرار بالطرف الآخر أو لتحقيق مصلحة غير مشروعة، فإذا ثبت أن أحد المتعاقدين قد استخدم سلطته العقدية بصورة تعسفية تخالف مقتضيات حسن النية، جاز للقضاء التدخل لإزالة الضرر وتحقيق العدالة بين الأطراف.<sup>3</sup>

ومن التطبيقات القضائية لذلك ما يتعلق بالعقود التي يعتمد فيها أحد الأطراف التأخير غير المبرر في تنفيذ التزاماته بقصد الإضرار بالطرف الآخر أو تحميله خسائر إضافية، حيث اعتبر القضاء أن هذا السلوك يُعد إخلالًا بمبدأ حسن النية ويترتب

<sup>1</sup> نظام المعاملات المدنية السعودي، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/191) بتاريخ 1444/11/29هـ، المادة (95).

<sup>2</sup> السنهوري، عبد الرزاق أحمد، الوسيط في شرح القانون المدني الجديد، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2000م، ج1، ص 521.

<sup>3</sup> الزرقا، مصطفى أحمد، المدخل الفقهي العام، دار القلم، دمشق، 1998م، ج1، ص 456.

عليه التعويض عن الضرر الناتج.<sup>1</sup>

كما أخذ القضاء السعودي بمبدأ منع التعسف في فسخ العقود، خاصة إذا كان استعمال حق الفسخ لا يحقق مصلحة مشروعة وإنما يقصد به الإضرار بالطرف المتعاقد الآخر أو التهرب من الالتزامات العقدية.<sup>2</sup>

#### ثانياً: تطبيقات القضاء في الالتزام بالإفصاح والشفافية:

أكدت الأحكام القضائية السعودية أهمية التزام المتعاقد بالإفصاح عن المعلومات الجوهرية المتعلقة بالعقد، خاصة إذا كان إخفاء هذه المعلومات يؤدي إلى الإضرار بالطرف الآخر أو التأثير في رضاه عند التعاقد أو التنفيذ.<sup>3</sup>

ويظهر ذلك بصورة واضحة في المنازعات المتعلقة بعقود البيع أو المقاولات أو العقود التجارية، حيث اعتبر القضاء أن إخفاء العيوب الجوهرية أو تقديم معلومات مضللة يُعد صورة من صور سوء النية والغش الذي يترتب عليه المسؤولية العقدية والتعويض.<sup>4</sup>

كما أن القضاء السعودي يُراعي مبدأ الشفافية في تفسير الالتزامات التعاقدية، بحيث يتم تفسير العقد بما يحقق العدالة ويمنع الاستغلال أو الإضرار بأحد المتعاقدين.<sup>5</sup>

#### ثالثاً: تطبيقات القضاء في الالتزام بالتعاون بين المتعاقدين:

يُعد التعاون بين أطراف العقد من أهم مظاهر حسن النية أثناء التنفيذ، وقد أكد القضاء السعودي على أن تنفيذ العقد لا يقتصر على الالتزامات الصريحة فقط، بل يشمل أيضاً الالتزامات الضمنية التي تفرضها طبيعة العقد والعرف ومقتضيات التعامل.<sup>6</sup>

ومن التطبيقات القضائية لذلك التزام كل طرف بتقديم ما يلزم لتمكين الطرف الآخر من تنفيذ التزامه بصورة صحيحة، وعدم وضع عراقيل أو عوائق تؤدي إلى تعطيل تنفيذ العقد أو إفشال الغرض منه.<sup>7</sup>

كما قضت المحاكم السعودية في بعض المنازعات بتحميل الطرف الذي تسبب في عرقلة تنفيذ العقد المسؤولية عن الأضرار الناتجة، باعتبار أن هذا السلوك يتعارض مع مقتضيات حسن النية والوفاء بالعقود.<sup>8</sup>

#### رابعاً: السلطة التقديرية للقاضي في تقدير حسن النية:

يتمتع القاضي السعودي بسلطة تقديرية واسعة في تقدير مدى توافر حسن النية أو سوء النية في تنفيذ العقود، وذلك بالنظر إلى ظروف التعاقد وسلوك الأطراف وطبيعة الالتزامات المتبادلة.<sup>9</sup>

ويستند القضاء في ذلك إلى القواعد الشرعية العامة التي تقوم على تحقيق العدالة ومنع الضرر، إضافة إلى النصوص النظامية المنظمة للعقود المدنية. ويُعد هذا الدور القضائي عنصراً مهماً في حماية التوازن العقدي ومنع التحايل أو الاستغلال في المعاملات المدنية.<sup>10</sup>

#### خامساً: أثر التطبيقات القضائية في تعزيز الاستقرار التعاقدية:

أسهمت التطبيقات القضائية لمبدأ حسن النية في تعزيز الثقة في المعاملات المدنية داخل المملكة العربية السعودية، من خلال

<sup>1</sup> الحربي، عبد الله بن صالح، "حسن النية وأثره في المسؤولية العقدية"، مجلة العدالة القانونية، العدد 10، 2021م، ص 88.

<sup>2</sup> لسنهوري، نظرية العقد، دار النهضة العربية، القاهرة، 1964م، ص 734.

<sup>3</sup> العتيبي، خالد بن محمد، "مبدأ حسن النية في تنفيذ العقود في النظام السعودي"، مجلة الدراسات القانونية، جامعة الملك سعود، المجلد 12، العدد 3، 2023م، ص 41.

<sup>4</sup> الزهراني، أحمد بن علي، "أثر حسن النية في العقود المدنية دراسة مقارنة"، مجلة البحوث الفقهية والقانونية، العدد 18، 2022م، ص 117.

<sup>5</sup> السنهوري، الوسيط في شرح القانون المدني الجديد، ج 1، ص 530.

<sup>6</sup> نظام المعاملات المدنية السعودي، المادة (95).

<sup>7</sup> الزرقا، المدخل الفقهي العام، ج 1، ص 462.

<sup>8</sup> الحربي، مرجع سابق، ص 93.

<sup>9</sup> نظام المرافعات الشرعية السعودي، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (1/م) بتاريخ 1435/1/22هـ.

<sup>10</sup> الشاطبي، إبراهيم بن موسى، الموافقات، دار ابن عفان، المملكة العربية السعودية، 1997م، ج 2، ص 302.

حماية الحقوق التعاقدية وتحقيق العدالة بين المتعاقدين.<sup>1</sup>

كما ساعدت هذه التطبيقات في الحد من صور الغش والتعسف وسوء استعمال الحقوق، وهو ما انعكس إيجاباً على استقرار المعاملات المدنية والتجارية، وعزز من الأمن القانوني في البيئة التعاقدية السعودية.<sup>2</sup>

## 9. حدود البحث

### أولاً: الحدود الموضوعية:

يقتصر هذا البحث على دراسة أثر مبدأ حسن النية في تنفيذ العقود المدنية في النظام السعودي، وبيان تطبيقاته وآثاره القانونية، مع إجراء مقارنة بأحكام الفقه الإسلامي المتعلقة بحسن النية في تنفيذ الالتزامات العقدية، دون التطرق إلى مراحل تكوين العقد أو إنهائه إلا بالقدر الذي يخدم موضوع البحث.

### ثانياً: الحدود النظامية:

يركز البحث على النصوص النظامية الواردة في نظام المعاملات المدنية السعودي، وما يرتبط بها من مبادئ قضائية وفقهية ذات صلة بمبدأ حسن النية في تنفيذ العقود المدنية.

### ثالثاً: الحدود المكانية:

تقتصر الدراسة على المملكة العربية السعودية، من خلال تناول التنظيم القانوني المعمول به في الأنظمة السعودية ومقارنته بالفقه الإسلامي.

### رابعاً: الحدود الزمنية:

تتناول الدراسة نظام المعاملات المدنية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/191) بتاريخ 1444/11/29هـ، باعتباره النظام المنظم للعقود المدنية في الوقت الحالي بالمملكة العربية السعودية.

## 10. منهج البحث

يعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال وصف مفهوم مبدأ حسن النية في تنفيذ العقود المدنية، وبيان الأساس الشرعي والنظامي الذي يقوم عليه، وتحليل النصوص النظامية والفقهية المتعلقة به، واستخلاص الآثار القانونية المترتبة على الإخلال به في النظام السعودي.

كما يعتمد البحث على المنهج المقارن، من خلال إجراء مقارنة بين موقف النظام السعودي وأحكام الفقه الإسلامي بشأن مبدأ حسن النية في تنفيذ العقود المدنية، بهدف بيان أوجه الاتفاق والاختلاف بينهما، ومدى توافق النظام السعودي مع المبادئ الشرعية المنظمة للمعاملات والعقود.

## 11. النتائج والتوصيات

### أولاً: النتائج:

1. توصلت الدراسة إلى أن مبدأ حسن النية يُعد من المبادئ الأساسية الحاكمة لتنفيذ العقود المدنية في النظام السعودي.
2. تبين أن الأساس الشرعي لمبدأ حسن النية مستمد من أحكام الشريعة الإسلامية التي تؤكد على الوفاء بالعقود وتحريم الغش والتدليس والإضرار بالغير.
3. أظهرت الدراسة أن نظام المعاملات المدنية السعودي قد أكد على ضرورة تنفيذ الالتزامات العقدية وفقاً لما يقتضيه حسن النية، بما يحقق العدالة العقدية والتوازن بين المتعاقدين.

<sup>1</sup> العتيبي، مرجع سابق، ص 49.

<sup>2</sup> الزهراني، مرجع سابق، ص 125.

4. تبين أن حسن النية لا يقتصر على تنفيذ الالتزامات الصريحة في العقد، بل يمتد إلى الالتزامات الضمنية التي تفرضها طبيعة التعامل والعرف ومقتضيات العدالة.
5. كشفت الدراسة أن من أبرز صور تطبيق حسن النية: الالتزام بالتعاون، والإفصاح، وعدم التعسف في استعمال الحق، ومنع الغش والتدليس أثناء تنفيذ العقد.
6. أوضحت الدراسة أن الإخلال بمبدأ حسن النية يؤدي إلى آثار قانونية متعددة، من أهمها المسؤولية العقدية، والتعويض عن الضرر، وفسخ العقد أو تعديله.
7. تبين وجود توافق كبير بين النظام السعودي والفقهاء الإسلامي في تنظيم مبدأ حسن النية، خاصة فيما يتعلق بحماية العدالة ومنع الإضرار وتحقيق استقرار المعاملات.
8. أظهرت الدراسة أن منح القاضي سلطة تقديرية في تقدير حسن النية يساهم في تحقيق العدالة والمرونة في معالجة المنازعات العقدية.
9. توصلت الدراسة إلى أن الالتزام بحسن النية يساهم بصورة مباشرة في تعزيز الثقة بين المتعاقدين وتحقيق الأمن والاستقرار في المعاملات المدنية.

#### ثانياً: التوصيات:

1. ضرورة تعزيز التوعية القانونية بمبدأ حسن النية في العقود المدنية من خلال البرامج الأكاديمية والدورات التدريبية القانونية.
2. التوسع في نشر الثقافة التعاقدية القائمة على الشفافية والأمانة والالتزام الأخلاقي أثناء تنفيذ العقود.
3. دعم الاجتهاد القضائي المتعلق بتطبيق مبدأ حسن النية وتطوير المبادئ القضائية المنظمة له بما يحقق استقرار المعاملات.
4. تشجيع تضمين العقود المدنية نصوصاً واضحة تُنظم التزامات التعاون والإفصاح بين الأطراف المتعاقدة.
5. تعزيز الحماية النظامية للطرف المتضرر من التعسف أو سوء استعمال الحقوق العقدية.
6. إجراء المزيد من الدراسات المقارنة بين النظام السعودي والأنظمة المدنية الحديثة فيما يتعلق بتطبيقات حسن النية في العقود.
7. العمل على توضيح التطبيقات العملية لمبدأ حسن النية في العقود المستحدثة والعقود الإلكترونية في ظل التطور التقني الحديث.

#### 12. التصور العام لخطة البحث

مقدمة.

المبحث التمهيدي:

- المطلب الأول: التطور التاريخي لمبدأ حسن النية في الفقه الإسلامي.
  - المطلب الثاني: التطور التاريخي لمبدأ حسن النية في الأنظمة القانونية الحديثة والنظام السعودي.
- الفصل الأول: الإطار النظري لمبدأ حسن النية في تنفيذ العقود المدنية:
- المبحث الأول: مفهوم حسن النية وأساسه النظامي والفقهية:
- المطلب الأول: مفهوم حسن النية في الفقه الإسلامي والنظام السعودي.
  - المطلب الثاني: الأساس الشرعي والنظامي لمبدأ حسن النية.
- المبحث الثاني: خصائص مبدأ حسن النية وأهميته في العقود المدنية:
- المطلب الأول: خصائص مبدأ حسن النية في تنفيذ العقود.

- المطلب الثاني: أهمية حسن النية في تحقيق العدالة العقدية واستقرار المعاملات.
  - الفصل الثاني: الإطار التطبيقي لأثر حسن النية في تنفيذ العقود المدنية:
  - المبحث الأول: صور تطبيق حسن النية في تنفيذ العقود المدنية:
  - المطلب الأول: الالتزام بالتعاون والإفصاح بين المتعاقدين.
  - المطلب الثاني: منع التعسف والغش والتدليس أثناء تنفيذ العقد.
  - المبحث الثاني: الآثار القانونية المترتبة على الإخلال بمبدأ حسن النية.
  - المطلب الأول: المسؤولية العقدية والتعويض عن الضرر.
  - المطلب الثاني: فسخ العقد أو تعديله وأثار ذلك على المتعاقدين.
  - الفصل الثالث: المقارنة بين النظام السعودي والفقہ الإسلامي في مبدأ حسن النية:
  - المبحث الأول: أوجه الاتفاق بين النظام السعودي والفقہ الإسلامي:
  - المطلب الأول: الوفاء بالعقود وتحقيق العدالة.
  - المطلب الثاني: حماية المتعاقد حسن النية ومنع الإضرار بالغير.
  - المبحث الثاني: أوجه الاختلاف في تنظيم وتطبيق مبدأ حسن النية:
  - المطلب الأول: نطاق تطبيق حسن النية في العقود المدنية.
  - المطلب الثاني: السلطة التقديرية للقاضي والآثار النظامية للإخلال بحسن النية.
- الخاتمة.
- النتائج والتوصيات.

### قائمة المصادر والمراجع

#### أولاً: المعاجم اللغوية:

1. ابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب، دار صادر، بيروت، الطبعة الثالثة، 1414 هـ.
2. الفيروز آبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب، القاموس المحيط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثامنة، 2005م.
3. الرازي، محمد بن أبي بكر، مختار الصحاح، تحقيق: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية، بيروت، الطبعة الخامسة، 1999م.

#### ثانياً: الكتب والمراجع العلمية:

1. السنهوري، عبد الرزاق أحمد، الوسيط في شرح القانون المدني الجديد، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، الطبعة الثالثة، 2000م.
2. السنهوري، عبد الرزاق أحمد، نظرية العقد، دار النهضة العربية، القاهرة، 1964م.
3. الشاطبي، إبراهيم بن موسى، الموافقات، تحقيق: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن عفان، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، 1997م.
4. ابن قدامة، عبد الله بن أحمد المقدسي، المغني، دار عالم الكتب، الرياض، الطبعة الثالثة، 1997م.
5. الكاساني، علاء الدين أبو بكر بن مسعود، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، 1986م.
6. الندوي، علي أحمد، القواعد الفقهية، دار القلم، دمشق، الطبعة الخامسة، 1998م.
7. الزرقا، مصطفى أحمد، المدخل الفقهي العام، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى، 1998م.

8. أبو داود، سليمان بن الأشعث السجستاني، سنن أبي داود، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، د. ط، د. ت.

**ثالثاً: الدوريات والمجلات العلمية:**

1. العتيبي، خالد بن محمد، "مبدأ حسن النية في تنفيذ العقود في النظام السعودي"، مجلة الدراسات القانونية، جامعة الملك سعود، المجلد 12، العدد 3، 2023م.
2. الزهراني، أحمد بن علي، "أثر حسن النية في العقود المدنية دراسة مقارنة"، مجلة البحوث الفقهية والقانونية، جامعة أم القرى، العدد 18، 2022م.
3. الحربي، عبد الله بن صالح، "حسن النية وأثره في المسؤولية العقدية"، مجلة العدالة القانونية، العدد 10، 2021م.

**رابعاً: الأنظمة:**

1. النظام الأساسي للحكم، الصادر بالأمر الملكي رقم (أ/90) بتاريخ 1412/8/27هـ.
2. نظام المعاملات المدنية السعودي، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/191) بتاريخ 1444/11/29هـ، المنشور في الجريدة الرسمية أم القرى.
3. نظام المرافعات الشرعية السعودي، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/1) بتاريخ 1435/1/22هـ.